

## اتفاقيات واتفاقات دولية

مرسوم رئاسي رقم 22-180 مؤرخ في 3 شوال عام 1443 الموافق 4 مايو سنة 2022، يتضمن التصديق على البروتوكول المتضمن تعديل المادة 56 من اتفاقية الطيران المدني الدولي، الموقع بمونتريال بتاريخ 6 أكتوبر سنة 2016.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج،  
- وبناء على الدستور، لا سيما المادة 91 (7 و 12) منه،  
- وبعد الإطلاع على البروتوكول المتضمن تعديل المادة 56 من اتفاقية الطيران المدني الدولي، الموقع بمونتريال بتاريخ 6 أكتوبر سنة 2016،

**يرسم ما يأتي :**

**المادة الأولى :** يصدق على البروتوكول المتضمن تعديل المادة 56 من اتفاقية الطيران المدني الدولي، الموقع بمونتريال بتاريخ 6 أكتوبر سنة 2016، الملحق بأصل هذا المرسوم.

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 شوال عام 1443 الموافق 4 مايو سنة 2022.

**عبد المجيد تبون**

مرسوم رئاسي رقم 22-179 مؤرخ في 3 شوال عام 1443 الموافق 4 مايو سنة 2022، يتضمن التصديق على البروتوكول المتضمن تعديل المادة 50 الفقرة "أ" من اتفاقية الطيران المدني الدولي، الموقع بمونتريال بتاريخ 6 أكتوبر سنة 2016.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج،  
- وبناء على الدستور، لا سيما المادة 91 (7 و 12) منه،  
- وبعد الإطلاع على البروتوكول المتضمن تعديل المادة 50 الفقرة "أ" من اتفاقية الطيران المدني الدولي، الموقع بمونتريال بتاريخ 6 أكتوبر سنة 2016،

**يرسم ما يأتي :**

**المادة الأولى :** يصدق على البروتوكول المتضمن تعديل المادة 50 الفقرة "أ" من اتفاقية الطيران المدني الدولي، الموقع بمونتريال بتاريخ 6 أكتوبر سنة 2016، الملحق بأصل هذا المرسوم.

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 شوال عام 1443 الموافق 4 مايو سنة 2022.

**عبد المجيد تبون**

## قوانين

- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 97-11 المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1417 الموافق 19 مارس سنة 1997 والمتضمن التقسيم القضائي،

**قانون رقم 22-07 مؤرخ في 4 شوال عام 1443 الموافق 5 مايو سنة 2022، يتضمن التقسيم القضائي.**

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 139-6 و 141 (الفقرة 2) و 143 و 144 (الفقرة 2) و 145 و 148 و 165 و 179 منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 17 يوليو سنة 2005 والمتعلق بالتنظيم القضائي، المعدل،

**المادة 7 :** تحدد دوائر اختصاص الجهات القضائية المنصوص عليها في هذا الفصل، عن طريق التنظيم.

### الفصل الثالث

#### التقسيم القضائي الإداري

**المادة 8 :** تحدث ست (6) محاكم إدارية للاستئناف تقع مقراتها بالجزائر ووهران وقسنطينة وورقلة وتامنغست وبشار.

**المادة 9 :** تحدث في دائرة اختصاص كل محكمة إدارية للاستئناف محاكم إدارية.

**المادة 10 :** تحدد دوائر اختصاص الجهات القضائية المنصوص عليها في هذا الفصل عن طريق التنظيم.

### الفصل الرابع

#### أحكام انتقالية وختامية

**المادة 11 :** تصنف الجهات القضائية المذكورة في هذا القانون، وفقا للمعايير والشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

**المادة 12 :** تنصّب المجالس القضائية الجديدة المنصوص عليها في هذا القانون تدريجيا، عند توفر جميع الشروط الضرورية لسيرها.

يمتد اختصاص المجالس القضائية والمحاكم المنصّبة قبل صدور هذا القانون، إلى دائرة اختصاص الجهات القضائية الجديدة، إلى غاية تنصيب هذه الأخيرة.

**المادة 13 :** تبقى الإجراءات القائمة أمام الجهات القضائية المختصة قبل صدور هذا القانون، من اختصاص نفس هذه الجهات دون تحويلها إلى جهة قضائية أخرى مختصة إقليميا، طبقا لأحكام هذا القانون.

تسري أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة أيضا على الإجراءات الجزائية المتعلقة بقضايا الجرح والمخالفات المعروضة على غرف التحقيق والنيابة.

تختص بالفصل في استئناف الأحكام الصادرة طبقا لأحكام هذه المادة، الجهات القضائية للاستئناف المختصة قبل صدور هذا القانون.

**المادة 14 :** تبقى الإجراءات الجنائية التي هي موضوع قرار إحالة أمام محكمة الجنايات المختصة قبل صدور هذا القانون، من اختصاص هذه الأخيرة.

- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

**يصدر القانون الآتي نصه :**

### الفصل الأول

#### أحكام عامة

**المادة الأولى :** يهدف هذا القانون إلى تحديد التقسيم القضائي.

**المادة 2 :** يشمل التقسيم القضائي الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والجهات القضائية للنظام القضائي الإداري.

### الفصل الثاني

#### التقسيم القضائي العادي

**المادة 3 :** يحدث عبر مجموع التراب الوطني ثمانية وخمسون (58) مجلسا قضائيا، تقع مقراتها في مدن أدرار والشلف والأغواط وأم البواقي وباتنة وبجاية وبسكرة وبشار والبليدة والبويرة وتامنغست وتبسة وتلمسان وتيارت وتيزي وزو والجزائر والجلفة وجيجل وسطيف وسعيدة وسكيكدة وسيدي بلعباس وعنابة وقالمة وقسنطينة والمدية ومستغانم والمسيلة ومعسكر وورقلة ووهران والبيض وبرج بوعريريج وبومرداس والطارف وتيسمسيلت والوادي وخنشلة وسوق أهراس وتيبازة وميلة وعين الدفلى وعين تموشنت وغرداية وغليزان والنعامة وإيليزي وتندوف وتيميمون وبرج باجي مختار وأولاد جلال وبني عباس وإن صالح وإن قزام وتوقرت وجانت والمغير والمنيعية.

**المادة 4 :** تحدث في دوائر اختصاص كل مجلس قضائي محاكم.

يمكن إنشاء محكمة أو أكثر على مستوى نفس البلدية.

يمكن أن يمتد الاختصاص الإقليمي للمحكمة إلى عدة بلديات.

**المادة 5 :** يمكن إنشاء فروع في دائرة اختصاص المحاكم، على مستوى البلديات، بقرار من وزير العدل، حافظ الأختام، يحدد فيه مقرات الفروع واختصاصها.

**المادة 6 :** تحدث بدائرة اختصاص بعض المجالس القضائية، محاكم تجارية متخصصة.

**قانون رقم 22-08 مؤرخ في 4 شوال عام 1443 الموافق  
5 مايو سنة 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا  
للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها  
وصلاحياتها.**

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 24 و 141 (الفقرة 2)  
و 143 و 144 (الفقرة 2) و 145 و 148 و 154 و 204 و 205 منه،

- وبمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة  
من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم  
31 أكتوبر سنة 2003 المصدّق عليها بتحفظ بموجب المرسوم  
الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق  
19 أبريل سنة 2004،

- وبمقتضى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته،  
المعتمدة بمابوتو في 11 يوليو سنة 2003، المصدّق  
عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في  
11 ربيع الأول عام 1427 الموافق 10 أبريل سنة 2006،

- وبمقتضى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة  
بالقاهرة، بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010، المصدّق عليها  
بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 13 ذي القعدة  
عام 1435 الموافق 8 سبتمبر سنة 2014،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 4 صفر  
عام 1419 الموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق باختصاصات  
مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 04-11 المؤرخ في 21 رجب  
عام 1425 الموافق 6 سبتمبر سنة 2004 والمتضمن القانون  
الأساسي للقضاء،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 21 رجب  
عام 1425 الموافق 6 سبتمبر سنة 2004 الذي يحدد تشكيل  
المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 11-12 المؤرخ في  
24 شعبان عام 1432 الموافق 26 يوليو سنة 2011 الذي  
يحدد تنظيم المحكمة العليا وعملها واختصاصاتها،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في  
22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق  
بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386  
الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات  
الجزائية، المعدل والمتمم،

تحول الإجراءات الجنائية الجاري فيها التحقيق على  
حالتها إلى قضاة التحقيق لدى المحاكم التي تصبح مختصة  
إقليميا، بمجرد تنصيبها.

تحول بقوة القانون الإجراءات الجنائية، باستثناء تلك  
المتعلقة بالحبس المؤقت التي هي موضوع أمر إرسال  
الملف ووثائق الاثبات إلى النائب العام أو كانت قائمة أمام  
غرف الإتهام التابعة للمجالس القضائية المختصة قبل صدور  
هذا القانون، إلى غرف الاتهام للمجالس القضائية التي  
تصبح مختصة إقليميا طبقا للشروط المنصوص عليها في  
المادة 12 من هذا القانون.

**المادة 15:** باستثناء التكاليف بالحضور أو الاستدعاءات  
الموجهة إلى الأطراف والشهود، لا يتم تجديد العقود والإجراءات  
التي صدرت قبل تنصيب الجهات القضائية الجديدة  
المنصوص عليها في هذا القانون.

تنتج التكاليف بالحضور والاستدعاءات آثارها العادية  
القاطعة للتقادم حتى ولو لم يتم تجديدها.

**المادة 16:** تُحوّل إلى الجهات القضائية الجديدة، أصول  
الأوامر والأحكام والقرارات وكل الوثائق ذات الصلة  
باختصاصها، الموجودة على مستوى الجهات القضائية  
المختصة قبل صدور هذا القانون.

يؤهل رؤساء أمانات ضبط الجهات القضائية الجديدة  
لتسليم النسخ التنفيذية والنسخ من أصول الأوامر والأحكام  
والقرارات المنصوص عليها في هذه المادة.

**المادة 17:** يختص رؤساء الجهات القضائية المعنية  
بالفصل، بموجب أمر، في الإشكالات المتعلقة بتطبيق أحكام  
المواد من 13 إلى 16 من هذا القانون.

**المادة 18:** تلغى أحكام الأمر رقم 97-11 المؤرخ في  
11 ذي القعدة عام 1417 الموافق 19 مارس سنة 1997 والمتضمن  
التقسيم القضائي.

غير أن نصوصه التطبيقية تبقى سارية المفعول إلى  
حين صدور النصوص التطبيقية لهذا القانون.

**المادة 19:** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 4 شوال عام 1443 الموافق 5 مايو سنة  
2022.

**عبد المجيد تبون**